



مظاهر النحو الكوفي في شروح صحيح البخاري

Aspects of the Kufic grammar in the commentaries
on Sahih Al - Bukhari

م.د. غازي فيصل عزاوي اللهيبي

Asst. Lecturer Dr. Ghazi Faisal Azzawi Al - Lahibi

الملخص

يُعد النحو الكوفي المذهب الثاني من مذاهب النحو العربي، بيد أن الباحث يرى قلة المصادر التي تُعنى بالنحو الكوفي، ويُعدُّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر البحث اللغوي صوتًا، وصرفًا، ونحوًا، ودلالةً، وتُعدُّ شروح صحيح البخاري من المصادر المهمة التي تهتم بالجانب اللغوي، وقد ذكر شراح صحيح البخاري مظاهر عدَّة من مظاهر النحو الكوفي، والتي تتبعت أغلبها؛ لبيان موافقة الحديث النبوي الشريف للنحو الكوفي، فكان العنوان (مظاهر النحو الكوفي في شروح صحيح البخاري).

الكلمات المفتاحية: النحو الكوفي، الحديث النبوي الشريف، صحيح البخاري، الدراسات اللغوية، المدارس النحوية.

Abstract:

Kufan grammar is regarded as the second major school of Arabic grammar. However, the researcher observes a scarcity of sources dedicated to the study of Kufan grammar. The Prophetic Hadith serves as an important source for linguistic research in the fields of phonology, morphology, syntax, and semantics. The commentaries on Ṣaḥīḥ al - Bukhārī are among the significant sources that pay attention to linguistic aspects. The commentators have mentioned several manifestations of Kufan grammar, most of which were examined in this study to demonstrate the conformity of the Prophetic Hadith to Kufan grammatical principles. Hence, the title: “The Manifestations of Kufan Grammar in the Commentaries on Ṣaḥīḥ al - Bukhārī. ”

Keywords: Kufan grammar, Prophetic Hadith, Ṣaḥīḥ al - Bukhārī, linguistic studies, grammatical schools.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن سار على نهجهم الى يوم الدين، رضوان الله عليهم أجمعين.
أمّا بعد:

يُعد الحديث النبوي الشريف مصدرًا ثرا من مصادر النحو العربي، كما يُعدُّ صحيح البخاري أصح كتاب من كتب الحديث، وفيه الكثير من الظواهر النحوية التي تتوافق مع النحو الكوفي، وإنَّ أولها الكثير من الشراح، وأشار إليها البعض الآخر، وتُعدُّ شروح صحيح البخاري من الشروح المهمة التي تهتم بالجوانب اللغوية والنحوية؛ ولا سيما الشروح التي تهتم بالجانب اللغوي؛ لذا اخترت مجموعة من شروح صحيح البخاري التي تهتم بالجوانب النحوية واللغوية؛ لبيان مظاهر النحو الكوفي فكان عنوان البحث (مظاهر النحو الكوفي في شروح صحيح البخاري).

وقد تتبعت بعض المسائل التي ذكر الشراح أنَّها جاءت على مذهب الكوفيين، أو يمكن أنَّها توافق مذهب الكوفيين، ثم تتبعتها في كتب الخلاف النحوي؛ للوصول إلى الرأي الأقرب إلى الصواب، أو لبيان ما ذهب إليه الكوفيون في المسألة مدار البحث، وما ردَّ به البصريون.

استعملت في البحث عدد كبير من شروح صحيح البخاري، ومن بينها شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، الكواكب الدراري لشمس الدين الكرمانى (ت ٧٨٦ هـ)، والتوضيح شرح الجامع الصحيح للدماميني (ت ٨٠٢ هـ)، وفتح الباري شريح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، وعمدة القاري لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، واعتمدت على هذه الشروح؛ لأنَّها أكثر الشروح التي تهتم بالجوانب اللغوية والنحوية، كما أنَّ الشروح التي جاءت بعدها اعتمدت عليها.

فضلا عن كتب النحو مثل الكتاب لسيبويه (ت ١٨٦ هـ)، والانصاف في مسائل الخلاف لابن البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، ومغني اللبيب من كلام الأعراب لابن هشام النحوي (ت ٧٦١ هـ)، فضلا عن كتب التفاسير وغيرها من المصادر الأخرى، وقد توصلت إلى نتائج مهمة منها موافقة الحديث النبوي لكثير من مسائل النحو الكوفي، ومحاولة شراح الحديث تأويل ما ورد منها؛ كي يوافق مذهبهم البصري في النحو.

وفي الختام اسأل الله (سبحانه وتعالى) أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وخدمة لحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا أدعي الكمال في بحثي هذا؛ فان كل عمل بشري لا يخلو من النقص وحسبي أنني حاولت، والحمد لله رب العالمين.

أولاً: جاء في حديث هرقل مع أبي سفيان قوله: (فَقَالَ: هِرَقْلُ هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ)). في قول هرقل: (هَذَا مُلْكُ). شاهدًا من شواهد النحويين على جواز أن يأتي اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، وبعد أن ذكر ابن حجر توجيهات عدّة نقل عن شيخه رأياً يميل فيه إلى رأي الكوفيين، إذ قال: ((وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين أي: هذا الذي يملك، وهو وكما قوله: وهذا تحمليين طليق، على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، فيكون التقدير: الذي يملك من غير حذف)). وقد رفض العيني هذا التوجيه بعد أن نقل قول ابن حجر المتقدم، والظاهر أن رفضه لهذا التوجيه؛ لأنّ البصريين لا يجيزون ذلك، إذ لم يذكر سبباً لرفض هذا التأويل إلا؛ لأنّه ماش على رأي الكوفيين). وذكر صاحب الانصاف في مسائل الخلاف أن الكوفيين يذهبون إلى أن أسماء الإشارة تأتي بمعنى الاسم الموصول ففي قولك: (هذا تقول)، أي: الذي تقول، وقد ذكروا شواهد عدّة من القرآن الكريم والشعر العربي، والبصريون يرون أنّها لا تأتي بمعنى الذي، ومن الشواهد التي اعتمدها الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْؤُوسٌ﴾ {طه: ١٧}، وقال الفراء: ((وقوله: (بيمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأنّ تلك، وهذه توصلان كما توصل الذي، قال الشاعر):

عدس ما لعباد عليك إمارة. . . أمنت وهذا تحمليين طليق

وعدس زجر للبلغ، يريد الذي تحمليين طليق)). وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ {البقرة: ٨٥}، وذكر العكبري (ت ٦١٦ هـ) ثلاثة أوجه في إعراب (هؤلاء)، الوجه الثاني منها: أن (هؤلاء) خبر، بمعنى: الذين، وأشار إلى أن فيه ضعفاً؛ لأنّ البصريين لا يجيزون ذلك، فعلة الضعف عنده عدم جواز البصريون أن يأتي اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول).

وقد أجاز البصريون أن تكون (ذا)، بمعنى (الذي) بشرط أن تتصل ب(ما) وذكر ذلك ابن يعيش (ت ٦١٤ هـ)، وأشار إلى أنه شاذ عند البصريين، ونقل عن سيبويه قولاً يشير فيه إلى ذلك، إذ قال: ((وذكر سيبويه في (ماذا صنعت) وجهين: أحدهما أن يكون المعنى: أي شيء الذي صنعته، وجوابه: حسن، بالرفع، وأنشد للبيد):

ألا تسألان المرء ماذا يحاول. . . أنحبّ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ)) وذهب الكوفيون إلى

جواز ذلك، أي أن تكون أسماء الاشارة بمعنى الموصولة كما تقدم، و وفي هذا الحديث ما يرجح في ظاهرة رأي الكوفيين، ففي قوله: (هذا ملك) بمعنى: الذي ملك، مثل قول الشاعر: هذا تحمليين، بمعنى: الذي تحمليين.

ثانيا: قوله (صلى الله عليه وسلم): (أَرَأَيْتَكُمْ لَيْتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ))، ذكر العيني أن (من) في قوله: (منها) فيها دليل على أن (من) تأتي لابتداء الغاية للزمان على رأي الكوفيين، إذ قال: ((قوله: (منها) أي: من تلك الليلة، وقد استدل بعض اللغويين بقوله: منها أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان، (كمنذ) وهو قول الكوفيين))، وذهب البصريون إلى أن (من) لا تدخل إلا على المكان، وأجاز الكوفيون أن تكون ابتداء الغاية للمكان والزمان، وذكر الكوفيون شواهد كثيرة على صحة مجيء (من) لابتداء الغاية للزمان، وتأول البصريون ذلك بأنواع الحجج رافضين ذلك، وحجتهم أن (من) في المكان تشبه (مذ) في الزمان، فلا يجوز أن تقوم الواحدة مكان الاخرى، وهذا ما ذكره سيبويه وتابعه عليه البصريون، إذ قال: ((وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول: إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. . . وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما)).

وقد ذكر شراح الحديث أن في هذا الحديث شاهداً على مجيء (من) لابتداء الغاية للزمان، ذكر ذلك ابن مالك مع شواهد كثيرة من آيات قرآنية، واحاديث نبوية، وآيات شعرية، وبين أن رفض البصرين ذلك؛ بسبب قول سيبويه المتقدم آنفاً، وأشار ابن الملقن إلى أن في هذا الحديث شاهداً للكوفيين، والبصريين يرفضون ذلك) وفي هذا الحديث شاهد آخر على جواز أن تكون (من) ابتداء الغاية للزمان. واحتج من نصر قول الكوفيين بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْلَى يَوْمٍ﴾ {التوبة: ١٠٨}، ويقول عائشة (رضي الله عنها): (وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِيَّ))، وقول أنس (رضي الله عنه): (فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ))، وقول بعض الصحابة: (فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ))؛ ولكثرة الشواهد أجازته عدد من النحاة المتأخرين).

ثالثاً: عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ))، ذكر ابن الملقن ثلاثة أوجه في

اعراب (يجيء) الاول منها النصب ب (أن) مضمره، و (لا) زائدة على مذهب الكوفيين، وذهب ابن حجر الى الجزم وذكر أن الرواية عنده بالجزم وأشار إلى جواز النصب والرفع). وقال العيني: ((قوله: ((لا يجيء فيه)) يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأول: الجزم على جواب النهي، أي: لا تسأله لا يجيء بمكروه، الثاني: النصب على معنى لا تسأله إرادة أن لا يجيء فيه، ولا زائدة وهذا ماش على مذهب الكوفيين، وقال السهيلي: النصب فيه بعيد لأنه على معنى (أن) ، الثالث: الرفع على القطع، أي: لا يجيء فيه بشيء تكرهونه، قلت: المراد أنه رفع على الاستئناف(((، فالوجه الذي يوافق رأي الكوفيين، هو النصب بإضمار (أن)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تنصب الفعل المضارع إذا حذف من غير بدل، والبصريون يرفضون ذلك)، وقد استشهد الكوفيون بشواهد عدة منها شواهد قرآنية وشعرية، ويمكن أن يكون هذا الحديث شاهداً يضاف إلى شواهد الكوفيين.

رابعاً: قوله: (رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ، قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ)).

ذكر الكرمانى ثلاثة أوجه في إعراب (أهل) الاول: حال، والثاني: جزاء (إذا) الاولى، والثالث: جزاء إذا الثاني على رأي الكوفيين) ، ورفض العيني أن تكون (أهل) حالا، وبين أنها جزاء (إذا) الاولى، ويجوز أن تكون جزاء (إذا) الثاني على رأي الكوفيين)، وقد جَوَّز الكوفيون تقديم المنصوب بالجزاء على أداة الشرط، ومنه قول الشاعر):

(يا أقرع بن حابس يا أقرع. . . إنك إن يصرع أخوك تصرع)، ورفض البصريون ذلك) ، وقد يكون

في هذا الحديث ما يعزز ما ذهب إليه الكوفيون

خامساً: الحديث الذي روته عائشة زوج النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أُصُولَ شَعْرِهِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ)) ذكر العيني رواية ثانية في (غرف) وهي (غرفات) وقال عنها هي الافصح ؛ لأن مميز الثلاثة ينبغي أن يكون من جموع القلة) ، ثم أشار إلى أن جموع القلة تقوم مقام الكثرة، وبين أن (فعل) من جموع القلة عند الكوفيين، إذ قال: ((وعند الكوفيين (فعل) بضم الفاء وكسرهما من

باب جموع القلّة، لقوله تعالى: ﴿ فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ ﴾ {هود: ١٣}، وقوله تعالى: ﴿ تَمَنَّى حَجَّجْ ﴾ {القصص: ٢٧} ((وقد أجاز سيبويه ذلك، إذ قال: ((وقد يقولون: ثلاث غُرفٍ ورُكْبٍ وأشباه ذلك، كما قالوا: ثلاثة قِرْدَةٍ وثلاثة حَبِيَّةٍ، وثلاثة جُرُوحٍ وأشباه ذلك. وهذا في فُعلة كبناء الأكثر في فُعلة، إلا أنّ التاء في فُعلة أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ فُعلةً أكثرُ))، وقال الرضي (ت ٦٨٦ هـ): ((فلهذا كان استعمال فُعَل في القلّة أكثر وأحسن من استعمال فعل فيها، فثلاث كسر، أقوى من ثلاث غرف، بل الأولى ثلاث غرفات مع جواز ثلاث غرف أيضاً، قال سيبويه . . . وأما فُعلة - بضم الفاء - فعلى فعل غالباً، وقد يستعمل في القليل أيضاً نحو ثلاث غرف))، وفي هذا الحديث مظهر من مظاهر النحو الكوفي.

سابعاً: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَصَفَّتُ وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ))، قوله: (واليقيم). وردت بروايتين، بالرفع والنصب، فرواية الرفع تدل على جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع، وقد اختلف النحاة في جواز هذا العطف، فالبصريون لا يُجيزون ذلك إلا على قبح في ضرورة الشعر، أمّا الكوفيون فيُجيزون ذلك نحو: (قمتُ وزيدٌ)).

وقد ورد في هذا الحديث ما يؤيد رأي الكوفيين، وفي رواية وصفّتُ أنا واليتيمُ، على مذهب البصريين.

وأجاز ابن مالك ذلك، وأورد حديثين آخرين يؤيدان ذلك. أحدهما قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ))، وقول الإمام علي (رضي الله عنه): (كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ (اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: (كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ))، فهو يرى أنّ في هذين الحديثين جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من دون الفصل بينهما بتوكيد أو غيره، وأشار إلى أنّ النحاة يُجيزون ذلك في الشعر ولا يُجيزونه في النثر، والصحيح الجواز في النثر والشعر). فهو يذهب إلى الجواز في الشعر والنثر.

أمّا الكرمانى فيفهم من كلامه أنه لا يجوز هذا العطف، فاليتيم عنده منصوب على أنه مفعول معه، ومبتدأ لو صحت رواية الرفع فهو مبتدأ).

وقال ابن الملقن: ((قوله: (وَصَفَّتُ وَالْيَتِيمَ) هو منصوب، أي مع اليتيم، وجاء في رواية أخرى: وَصَفَّتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ، قال ابن التين: والأوّل أحسن في لغة العرب؛ لأنّ الضمير المعطوف

لا يعطف عليه إلا بعد أن يؤكد لقوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ {البقرة: ٣٥} ، فالأحسن عنده لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بتأكيد.

ونقل الدماميني ثلاث روايات وأشار إلى أن الواضح رواية الرفع مع اثبات أنا) ، وهذه الرواية (بإثبات أنا) عند ابن حجر هي الافصح) ، وبعد أن نقل العيني الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة أشار إلى أن رواية الاكثرين اثبات (أنا) وهي الافصح) ، وإلى هذا ذهب أغلب شراح صحيح البخاري).

فالأفصح عندهم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بالتوكيد أو الفصل، وكلمة الأفصح تدل على جواز العطف من دون توكيد أو فاصل؛ لوجود الشواهد على ذلك.

ولم يمنع سبويه العطف على الضمير المرفوع المتصل على إطلاقه، بل ذهب إلى أن الضمائر المؤكدة ك(أنت). وأخواتها تقوي المضمرة، وهي عوض السكون، وذكر أنه يجوز هذا العطف في الشعر فسيبويه لم يذكر المنع ههنا، ولم يذكر الضرورة في الشعر، وقد ذكر المنع صراحة ابن السراج بقوله: ((واعلم: أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكنى المرفوع المتصل حتى تؤكد، نحو: قمتُ أنا وزيدٌ، وقامَ هو وعمروُ، ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا﴾ {المائدة: ٢٤}، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيءٍ حسنٍ، نحو: ما قمت ولا عمرو، ويجوز أن تعطف بغير تأكيد))، ومع ذكره المنع في بدأ كلامه إلا أنه يذهب إلى الجواز في نهاية كلامه، وذهب ابن مالك إلى جواز هذا العطف مبينا أن فيه ضعفاً ما لم يؤكد بضمير، أو يفصل رب (لا)، واستشهد بشواهد عدّة تدل على جواز هذا العطف) وكثرة الشواهد النثرية والشعرية تعزز ما ذهب إليه الكوفيون من جواز هذا العطف.

ثامناً: قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ)) قال العيني: ((قوله بالآلف دينار هو جائز على رأي الكوفيين))، فالكوفيون يجيزون أن يعرف الجزآن في المضاف والمضاف إليه، واحتجوا بسماع ذلك عن العرب، ومن المسموع الذي احتجوا به قولهم: ((الحسن الوجه)).

أشار الاستاذ عباس حسن إلى أن كثرة الشواهد التي أوردها الكوفيون يؤيد تعريف الجزئين وإن كان الافصح تعريف الثاني) ، ورفض البصريون ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة).

وأما شراح الحديث، فقد ذكر الانصاري أن هذا التعريف جائز على رأي الكوفيين) ، ولم

يتطرق باقي الشراح لهذه المسألة، والظاهر أنَّ فيها مظهر من مظاهر النحو الكوفي. عاشرًا: قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا)). ذهب العيني إلى أن كلمة: ((واليهود) معطوفة على الضمير الكاف في قوله ((مثلكم)) وهو جائز على مذهب الكوفيين إذ قال قوله: ((واليهود عطف على المضمير المجرور بدون إعادة الخافض وهو جائز على رأي الكوفيين)). فالكوفيون يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، والبصريون لا يجيزون ذلك). وقد استشهد الكوفيون بشواهد كثيرة من القرآن الكريم، والشعر العربي، ورفض البصريون ذلك وأولوا هذه الشواهد، ولعل في هذا الحديث مما يؤيد مذهب الكوفيين، وعند الرجوع إلى شراح الحديث نجد أن ابن مالك ذهب إلى أنَّ الصحيح جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، وعدَّ هذا الحديث من الشواهد على ذلك).

وذهب الكرمانى إلى جواز هذا العطف). وأشار ابن الملقن إلى أنه أتى هكذا بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض). وكأنَّه يتقبله دون الجواز عنده لأنَّه يخالف مذهبه البصري، وأشار الدماميني إلى أن في هذا الحديث شاهدًا للكوفيين).

وأشار ابن حجر إلى أن في ظاهره جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض على رأي الكوفيين). ويفهم من كلامه إلى أنه لا يرتضي ذلك وهو يرجح أن يكون على حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه، وهو رأي أشار إليه بعض الشراح، وذكر أنه رأى في أحد الاصول بالنصب). وهذا ما ذكره العيني إذ قال: ((وقيل يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه وقيل في أصل أبي ذر بالنصب ووجهه أن تكون الواو بمعنى مع)). والتضعيف لهذين الرأيين ظاهر في قوله: إذ أوردهما بصيغة (قيل). فهو يميل إلى الرأي الذي يقول بأنَّ اليهود عطف على الضمير المجرور، وهذا هو الظاهر فلا يحتاج إلى تاويل.

أحد عشر: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: (اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا، قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ، قَالَ: هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّبِّ، قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ، قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا)). قوله (ثم عرفها) ذكر ابن حجر أن (ثم) يحتمل أن تكون بمعنى الواو إذ قال: ((قلت ويحتمل أن تكون (ثم) في الروایتين بمعنى الواو، فلا تقتضي

ترتيباً، ولا تقتضي تخالفاً يحتاج إلى الجمع (((، فيكون المعنى على هذا أن التعريف يكون في وقت واحد، وذكر العيني قول ابن حجر المتقدم، وأشار إلى أن هذا لا يأتي إلا على مذهب الكوفيين، فتكون هنا زائدة، ويجب أن تكون في موضع لا يخل بالمعنى، وقد ذهب إلى زيادة (ثم) الاخفش وجماعة من الكوفيين، ورفض ذلك سيويه، ويمكن أن يكون في هذا الحديث شاهداً على ما ذهب إليه الكوفيون.

اثنا عشر: قول النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَوَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ))، قال ابن حجر: ((قوله: (يا نساء المسلمين) قال عياض: الأصح الأشهر نصب النساء، وجر المسلمات على الإضافة، وهي رواية المشاركة وهو من باب إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع وجانب الغربي وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يقدرين فيه محذوفاً)).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في جواز إضافة الشيء إلى صفته والاعم إلى الاخص، إذ ذهب الكوفيون إلى الجواز، ورفض البصريون ذلك، وقد احتج الكوفيون بكثرة السماع عن العرب وأول البصريون كل ذلك، ومع كثرة الشواهد القرآنية والمسموع عن العرب من شعر ونثر، أول البصريون كل هذه الشواهد، وعدم التأويل أولى من التأويل، وفي هذا الحديث مظهر من مظاهر النحو الكوفي، ومما جاء على هذا النحو، ما جاء في الحديث النبوي الشريف قول النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ وَإِنَّهُ أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ))، قوله: أعور عين اليمنى، من باب إضافة الموصوف إلى صفته وهو عند الكوفيين ظاهر وعند البصريين تقديره عين صفحة وجهه اليمنى.

ثلاثة عشر: قول النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبْحَرًا)) قال الخطابي (ت): ((قوله: (وإن وجدناه، (إن) ههنا بمعنى: (ما) النفي. واللام في قوله: (لبحرا). بمعنى: (إلا) كأنه قال: ما وجدناه إلا بحرا. والعرب تقول: إن زيد لعاقل، تريد: ما زيد إلا عاقل، وعلى هذا قرأ من قرأ: ﴿إِنْ هَذَا لَسَّحَرِينَ﴾ {طه: ٦٣} بتخفيف: إن، والمعنى: ما هذان إلا ساحران، وقد قرأ به حفص عن عاصم (((، إذ قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): ((وأما الكوفيون فيزعمون أن (إن) نافية بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، وهو خلاف مشهور وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم (ما هذان إلا ساحران)). ((ونقل ابن حجر قول الخطابي المتقدم وعزاه إليه وأضاف قولاً لابن التين، إذ قال: ((وقال ابن التين هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أن

(إن) هي مخففة من الثقيلة ((()).

كذلك جاء في قوله (صلى الله عليه وسلم) ما يوافق هذا الرأي إذ قال: ((إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))، قَالَ: (نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَتْ لِكَافِيَةٍ، قَالَ: فَضُلَّتْ عَلَيْهِنَّ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرِّهَا))، قال العيني: ((قوله: (إن) كانت لكافية))، كلمة (إن) هذه مخففة من الثقيلة عند البصريين، وهذه اللام هي المفرقة بين (إن) النافية و(أن) المخففة من الثقيلة، والمعنى: إن نار الدنيا كانت كافية لتعذيب الجهنميين، وهي عند الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى: ألا، تقديره عندهم ما كانت (إلا كافية) ((وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المخففة لا تعمل في الاسماء، وذهب البصريون إلى أنها تعمل).

أربع عشرة: قول النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ - كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ، وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ))، قوله: (مع أجر أو غنيمة)، (أو) ههنا ليست للشك، إذ قال ابن بطال (ت ٤٤٩ هـ): ((وقوله: ((فالأجر والمغرم)) يفسر قوله: ((مع ما نال من أجر أو غنيمة)) أن (أو) بمعنى الواو فكأنه قال: ((مع ما نال من أجر وغنيمة أو أجر))، ولم يصرح ابن بطال أن (أو) بمعنى الواو هو رأي الكوفيين، وأشار إلى كلامه العيني، وذكر أن ذلك على رأي الكوفيين، إذ قال: ((قوله مع أجر أو غنيمة إنما أدخل (أو) ههنا قيل لأنه قد يرجع مرة بغنيمة دون أجر وليس كذلك على ما يجيء الآن بل أبدًا يرجع بالأجر كانت غنيمة أو لم تكن قاله ابن بطال وقال ابن التين والقرطبي إنَّ (أو) هنا بمعنى الواو الجامعة على مذهب الكوفيين (((، وقد ذكر اصحاب كتب المعاني هذا المعنى ل(أو) إذ ذكر الرضي أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواو إذا أمن اللبس، وذكر شواهد كثيرة على ذلك)، وهو كثير في القرآن الكريم)، وذهب المالقي (ت ٧٠٢ هـ) إلى أنه قليل لا يقاس عليه)، وذكر ابن هشام أنَّ من معاني: (أو) الواو قال به الكوفيون والاختش، والجرمي).

وعلى هذا يمكن أن يكون هذا الحديث شاهداً آخر من شواهد الكوفيين.

ست عشرة: (أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا مَرَّ بِالْحَجْرِ، قَالَ: لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ، ثُمَّ تَقَنَّعَ بِرِدَائِهِ وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ))، قال العيني: ((قوله: أن يصيبكم أي حذر أن يصيبكم، كقولك لا تقرب الأسد أن يفترسك وأن مصدرية أي كراهة الإصابة وهذا التقدير عند البصريين، والتقدير عند الكوفيين (لئلا يصيبكم ما

أصابهم) ، وهذا خطأ عند البصريين ؛ لأنهم لا يجوزون إضمار (لا)) ، وقد ورد في القرآن الكريم ما يوافق رأي الكوفيين ، إذ ذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾ {النساء: ١٧٦} ، إذ قال : ((قال الكسائي : المعنى يبين الله لكم لثلاثاً تضلوا . قال أبو عبيد ؛ فحدثت الكسائي بحديث رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة)) ، فاستحسنه . قال النحاس : والمعنى عند أبي عبيد لثلاثاً يوافق من الله إجابة ، وهذا القول عند البصريين خطأ صراح ؛ لأنهم لا يجوزون إضمار (لا)) ، ونقل الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (أن تضلوا) وأشار الى أن البصريين لا يجوزون إضمار (لا) باي موضع من المواضع ، والكوفيين يجوزون ذلك ، وذكر أنه حسن في هذا الموضع من حيث المعنى) ، وفي الحديث الذي نحن بصدد دراسته شاهداً على مظهر من ظاهر النحو الكوفي .

سبع عشرة : (لَا جَرَمَ بَلَى) ، نقل العيني الخلاف بين البصريين والكوفيين في كلمة (جرم) هل هي اسم أم فعل ، وبعد أن نقل قول الفراء في هذه الكلمة نقل رأياً بصيغة التضعيف إذ قال : ((ويقال : (جرم) فعل عند البصريين ، واسم عند الكوفيين)) ، ذهب سيبويه إلى أن (جرم) فعل ، إذ قال : ((فإن (جرم) عملت فيها لأنها فعل)) ، وذهب الفراء إلى أنها اسم بمعنى حقاً ، إذ قال : ((كلمة كانت في الأصل بمنزلة : لا بُدَّ أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها ، حتى صارت بمنزلة حقاً)) ، وذكر ابن هشام الرأيين في هذه المسألة وعزا كل رأي لصاحبه ، ولم يرجح رأياً على آخر) ، وقال السمين الحلبي : ((و لا جرم : إمّا أن يكون بمعنى لا شك ، أو لا بدّ ، أو تكون (لا) نفيًا لما تقدم . و (جرم) : فعل ، بمعنى وجب ، أو حق)) ، وذهب ابن عادل (ت ٨٠٨ هـ) إلى أنه فعل ماض ، وفاعله مستتر ، يعود على المدلول عليه في السياق) ، ولم يذكر صاحب الانصاف هذه المسألة في كتابه .

ثمانية عشر : قول رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (كُلُّ أُمَّتِي مُعَاْفِي إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ) ، قال العيني : ((كذا في رواية الأكثرين بالنصب وفي رواية النسفي إلا المجاهرون بالرفع على قول الكوفيين لأن الاستثناء منقطع وتكون (إلا) بمعنى لكن والمعنى لكن المجاهرون وبالمعاصي لا يعافون)) ، وذكر سيبويه المرفوع بالابتداء بعد (إلا) وقال : ((ومثل ذلك قول العرب والله لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك)) ، وذهب ابن مالك إلى أن حق المستثنى بإلّا التام الموجب النصب لا غير ، وإلى هذا ذهب البصريون ، وقد ورد مرفوعاً بالابتداء والخبر موجود أو محذوف ، وذكر شواهد

عدّة منها الحديث الذي نحن بصدده، وقول عبد الله ابن ابي قتادة: (أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ))، فالأّ، بمعنى: لكن، و ابو قتادة مبتدا، وخبره لم يحرم، فضلاً عن شواهد أخرى، وفي هذا الحديث مظهر من مظاهر النحو الكوفي.

ابرز النتائج:

- ١ - ورد في الحديث النبوي الشريف ما يوافق رأي الكوفيين في مسائل كثيرة والتي هي مسائل خلاف بين البصريين والكوفيين، والتي تبين مظاهر النحو الكوفي.
- ٢ - حاول عدد من شراح الحديث تأويل ما ورد من مسائل توافق النحو الكوفي وحسب ما يوافق النحو البصري.
- ٣ - في اغلب الاحيان اختلاف الرواية هو الذي يسبب الخلاف في المعنى بين المذهبين يتوافق معها.
- ٤ - وافق شراح الحديث في بعض المسائل ما ذهب اليه الكوفيون لأنّ المعنى يوافق رأي الكوفيين.
- ٥ - ثمة مسائل خلافية اشار إليها شراح الحديث لم يذكرها الانباري في مسائل الخلاف مثل الخلاف في (لاجرم).

المصادر والمراجع

- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ). المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، ط ٧، ١٣٢٣ هـ.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق، عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ). بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٩ م.
- أعلام الحديث، حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ). بتحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود، مركز أحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ). بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ٤، ١٣٨٠ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). ومعه عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ). تحقيق محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٧٦ م.
- تفسير الثعالبي، عبد الرحمن الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ). تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (د. ت).
- التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ). دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ). بتحقيق دار الفلاح للبحث العلمي، بإشراف خالد الرباط، وجمعة

- فتحي، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، شرح محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكبتها، شارع الفتح، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، و محمد رضوان عرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، بتحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ت).
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى باي الحلبي وشركاؤه.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإسترابادي، دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أشرف على طبعة إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ). بتحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٣٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل، الشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك، بتحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٦، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، بتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقم كتبها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (د. ت).
- الفجر الساطع على الصحيح الجامع، محمد الفضيل بن الفاطمي الزرهوني (ت ١٣١٨ هـ)، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الزينفي، مكتبة الرشيد ناشرون، (د. ت).
- الكتاب لسبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرمانلي (ت ٧٨٦ هـ)، بتحقيق محمد محمد عبد اللطيف، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن اسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣ هـ)، بتحقيق الشيخ أحمد حسن عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ)، بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عيَّاض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث - القاهرة.
- المخصص لابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق خليل ابراهيم جفال، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- مشكل إعراب القرآن، مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، بتحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢.
- مصابيح الجامع، بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، بتحقيق نور الدين طالب وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د. ت).
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، صيدا - بيروت، (د. ت).
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، أبو زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، بتحقيق سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشيد ناشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٨٢ م.

